بل يعمى بها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه فحاصله ان الاسماء الستة حكمها
كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله
بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يأول ابوك الخ بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء
وفيه ما لم تزيف كون اللفظ موضوعا لنفسه قوله بالواو رفعا الخ لا بالحركة المتقدرية او اللفظية
وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل
وهو التقدير مع الغنى عنه قوله اذ مصغراتها اي ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر
قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه ليتم وزن الفاعل وحرف العلة المجهول اعرابا يجب
سكونه لشابه الحركة قوله ومضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله
بالواو الخ وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه ح
تكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا
قدم ما اخره او لان المانع تغيير النظم لنكتة كالغاية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب
السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافا يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم
من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم تفصيله
ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم
فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا من المثنى
والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا يكون بينها وبين الآحاد ولان الحروف وان كانت
فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك
الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب
الاقوى قوله لمشابهتها للمثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد كالاخ للاخ دون عدد وليظهر
ذلك التعدد خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود حرف صالح فاستغنوا عن كلفة
اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها
محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها
كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي
ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقين في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب
والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من
الحركات من جنسها للتخفيف وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة
في اربعة ومن عينها في الباقين لانه دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد
ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التأنيث ولا يبقى ذو وفوك
على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب

من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع
ليستا من حروف المباني بل بالحروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لم يثبت كلي في
المفرد ويجوز رجوع الضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين
آتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلثة حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى
لا يمال والفه بدل من الواو ولابدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين
وقال السيرافي بدل من الياء لسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان
من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كاللام في كلا
وانما جيء بالف التأنيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتأنيث فلذا جاز توسيطها بل فيها
رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في
الوقف ولانها ليست لمحض التأنيث وكذا الالف لانها بتغير الاعراب جاز الجمع بينهما وبين
التاء بكلا مضافا فالمؤنث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمص حيث قال
انها ليست للتأنيث لان تاء التأنيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه مثنى
اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو
قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة وعينا واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل
انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل
المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى
المعرب نحو جئتك كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا قوله واثنان قال الشيخ
الرضي كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه
كان مذرى ثم بني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك لان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل
وليس في الطرف الواحد معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثنان اث اذ ليس في المفرد معنى
التثنية والثنايان طرفا الحبل المثنى فالمثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو اولو
جمع ذو لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما والوجوب ان يكون مفردة عن لفظه وكذا اولات
جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكرا ولا تسمح جمع المؤنث السالم
ملحقا به واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع
ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جلبت
الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله
لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المؤنث والمجموع نحو ضربا وضربوا واضربا واضربوا وانتما وانتم وهما
وهموا وكانوا وكانوا قوله لانه الضمير المرفوع للتثنية الخ اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة
على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجموع علامة الرفع